الطائفيّة في سوريا: مرض مزمن أمْ ظاهرة عابرة؟!

□ طارق عزيزة

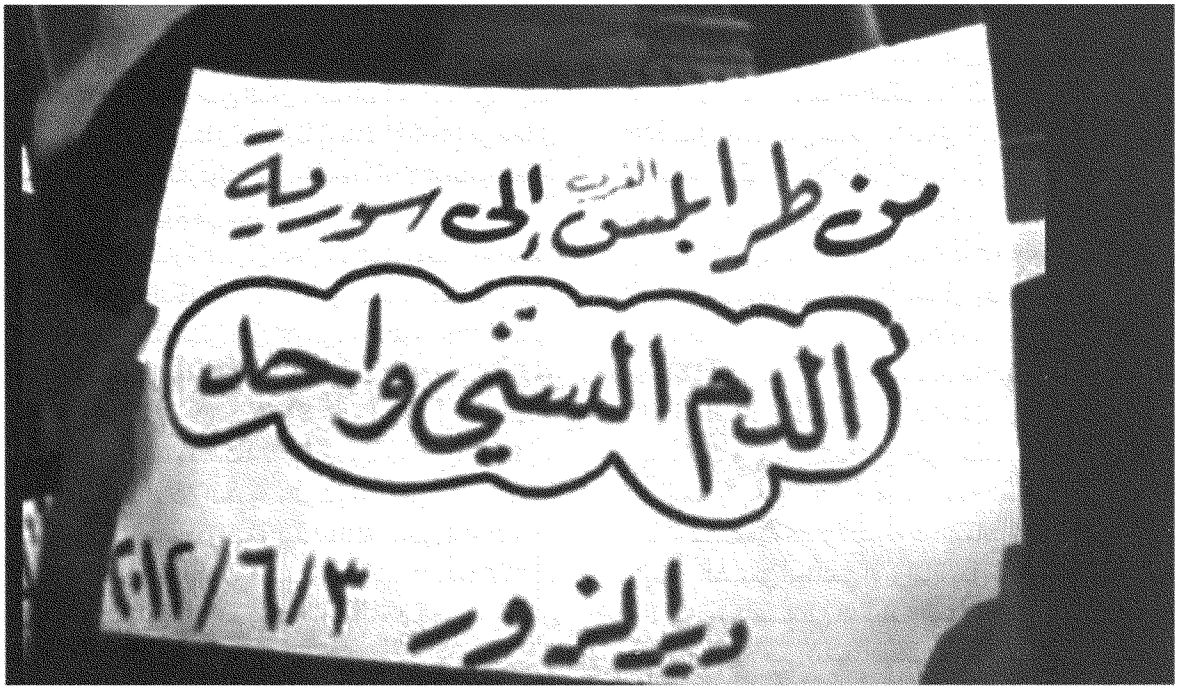

منذ بدء الحركة الاحتجاجيّة في سوريا أواسط آذار ٢٠١١، احتلّ حديثُ «الطائفيّة» حيّزًا غير قليل من الاستخدام في تناول الشأن السوريّ، وفي حوارات السوريين أنفسهم. الطائفيّة، التي تعني «التصرفَ أو التسبّبَ في القيام بعملٍ بدافع الانتماء إلى مجموعة دينيّة معيّنة،»[1] لا تظهر لمجرّد أن يكون مجتمعٌ ما متعدّدَ الأديان والمذاهب، كحال المجتمع السوريّ، ولا تقتصر عند ظهورها على فئةٍ دون الأخرى. إنّها، كغيرها من المعضلات التي تعترض أيَّ مجتمعٍ من المجتمعات، مسؤوليّة مشتركة تقع على عاتق مختلف الفئات، حكّامًا ومحكومين، في استمرارها، أو في الحدّ من انتشارها.

وبالنظر إلى طبيعة أنظمة الاستبداد، والنظامُ السوريُّ من ضمنها، فإنّها جميعها تتوسّل كلّ ما من شأنه إدامة سيطرتها واستبدادها ـ والطائفيّة إحدى أنجع هذه الوسائل وأمضاها. ذلك أنه من أجل القضاء على أشكال العمل السياسيّ المنظّم، الذي يوحّد الفئاتِ المحرومة اقتصاديًّا وسياسيًّا، ليس أفضل للحكّام من دفع جماعاتٍ مختلفةٍ في انتماءاتها الدينيّة والمذهبيّة إلى الاقتتال. غير أنّ أمرًا كهذا ما كان لينجح لولا توفّرُ التربة الاجتماعيّة والإيديولوجيّة الخصبة لانغراس الحالة الطائفيّة ـ أو انبعاثها ـ في هذا المجتمع أو ذاك.

قراءتان مختلفتان لواقع سوريّ واحد

حاليًّا، وكما هو شأن خطابَي «المؤامرة الكونيّة» و«الثورة الشعبيّة،» يمكن رصدُ خطّين أساسيّين في خصوص الموضوع الطائفيّ

(١) نيكولاس فان دام، **الصراع على السلطة في سوريا**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص ٧.

ـ المسألة الطائفية في سوريا ـ

السلوك الطائفيّ الفاشيّ لمختلف الأطراف بات حقيقةً لا يمكن إنكارُها، والتعسّف بإطلاق تهم جماعيّة ضدّ «طوائف» بأكملها غدا أمرًا شائعًا. لقد جاءت الأزمة الراهنة لترفع الغطاءَ عن هشاشة النسيج الاجتماعيّ في سوريا، ولتنكأ جروحًا في الذاكرة السوريّة القريبة.

سوريًّا. سعى الأول، الذي يمثّله النظامُ بصورة رئيسة، إلى وصف المتظاهرين بأنّهم «سلفيّون يريدون إثارةَ فتنةٍ طائفيّة» (اتّهمه معارضوه بالسعي إلى إشعالها منذ اليوم الأول). أما الثاني، فتمثّله المعارضة، والمنخرطون في انتفاضة الشارع والداعمون لها، وهم يؤكّدون وطنيّة الحراك الشعبيّ، وينفون أيّة صبغة طائفيّة له.

لكنّ الواقع على الأرض ينطوي على عناصر مشتركة من وجهتي النظر المتناقضتين. فثمّة، بالفعل، ظروفٌ موضوعيّةٌ دفعتْ في البداية نحو انفجار الوضع السوريّ حركةً سلميّةً عفويّةً وشعبيّةً تندرج ضمن إطار موجة «الربيع العربيّ» التي انطلقتْ من تونس وطالبتْ بالتغيير الديمقراطيّ. أي إنّها، في الأصل، ليست ثورةً طائفيّةً أو مذهبيّة. لكنّ العنف المفرط الذي وُوجِهَ به المتظاهرون السلميّون، معطوفًا على دوّر جهاتٍ عربيّةٍ وإقليميّةٍ، أدّيا إلى انزلاق الأمور نحو عسكرة الانتفاضة، و«بالتوازي مع صعود المقاومة المسلّحة، أخذ يبرز وجهٌ دينيٌّ إسلاميٌّ لها.»[٢] وبذلك، تعزّزتْ ممارساتٌ وسلوكيّاتٌ طائفيّة، كانت قد بدأتْ تظهر بالفعل منذ الأشهر الأولى، من قبل بعض المتطرّفين، من مؤيّدي النظام أو معارضيه على السواء. وقد مثّلتْ بانياس وحمص ساحتيْها البارزيتين، قبل أن تمتدّ مظاهرُها إلى غير أمكنةٍ من الجغرافيا السوريّة.

على أنّ «نخب» كلا الطرفين تشترك في كونها تعاملتْ بكثير من الخفّة والاستهتار مع ظاهرةٍ غايةٍ في الخطورة والحساسيّة، انطلاقًا من زاوية المصالح الآنيّة الضيّقة. بل لعلّ سياقَ الأحداث كشف عن تلاعب الجانبين بالورقة الطائفيّة، تثبيتًا أو إنكارًا، كلٌّ على طريقته وخدمةً لأهدافه. وفي أحسن الأحوال، ثمّة في وسائل الإعلام، وأوساطِ الكتّاب والمثقّفين، إشاراتٌ صريحةٌ ومضمرةٌ إلى الحالة الطائفيّة في سوريا ومخاطرها. غير أنّ الطروحات التي تناولتها غلب على معظمها التعاملُ مع التمظهرات الخارجيّة، من دون الخوض في جملة العوامل التي دفعتْها إلى السطح، أو من دون البحثِ في جذورها الضاربة في عمق بنى المجتمع السوريّ التقليديّة الثاوية في أذهان قطاعات واسعة من نخبه ومثقّفيه؛ ذلك أنّ الإيديولوجيا الطائفيّة، بما تمثّله من «بناء فوقيّ» موروث من مجتمعات تقليديّة ذات نمط إنتاج شبه بدائيّ، تتعزّز حتى في صفوف المثقفين الأكثر حداثة.[٣]

جماعات متحاجزة وإيديولوجيا طائفيّة

بماذا يمكن تفسيرُ التوزّع الديموغرافيّ في المناطق السوريّة، بصفة عامّة، على أساس الانتماء الدينيّ أو المذهبيّ، حتّى في أحياء المدن الكبرى، خلا بعض الأحياء الحديثة وأحزمة البؤس التي غالبًا ما تضمّ أخلاطًا من مختلف الانتماءات؟

يتناسب الاندماجُ الوطنيّ طردًا مع دولة القانون والمواطنة. وبسبب الاستبداد المديد، وفشل مشاريع التنمية، لم تحقّقْ سوريا منذ استقلالها اندماجًا وطنيًّا. ولا يختلف المجتمعُ السوريّ بتركيبته الفسيفسائيّة عن غيره من المجتمعات العربيّة الأخرى؛ ففي جوفه «بنًى اجتماعيّة متمايزةُ القوام، متخالفةُ الشعور بالأنا الجماعيّة، ومتناميةُ المنزع إلى الانغلاق والتشرنق على الذات في هويّات فرعيّة منفصلة، يقف على أعتاب كل حقيقة من هذه الحقائق مشروعُ حرب أهليّة صامتة.»[٤]

والحقّ أنّ الطائفيّة قبل نضوجها واندياحها إلى المجال السياسيّ تجد في نمط التفكير الدينيّ تربتَها الخصبة. ولمّا كانت المجتمعات المدمّرة سياسيًّا تتحاشى، بمختلف مكوّناتها، القطيعةَ مع الماضي، باعتباره مستودعَ قيمِها الدينيّة والأخلاقيّة وذاكرةِ حروبها وصراعاتها، فإنّ هذه المقدّمات ستحدّد تدريجيًّا هويّات تلك المكوّنات. ويبدو أنّ أعدادًا كبيرة من السوريين وعوا ذواتهم بدلالة تلك الهويّات الجزئيّة التي برزتْ على حساب الهويّة الوطنيّة الجامعة، بسبب فشل الاندماج الوطنيّ كما سلف. فكان من الطبيعيّ

(٢) ياسين الحاج صالح، «في خصوص مأزق الثورة السورية،» **الحياة**، ٢٠١٢/١٠/٧. جدير بالذكر أنّ الحاج صالح كان من أوائل المنظّرين للتسلّح و«المكوّن العسكريّ للثورة السوريّة.»

(٣) ياسين الحافظ، **التجربة التاريخيّة الفيتناميّة** (بيروت: دار الطليعة، ط ١، ١٩٧٦)، ص ١٥.

(٤) د. عبد الإله بلقزيز، **العنف والديمقراطيّة** (بيروت: دار الكنوز الأدبيّة، ط ٢، ٢٠٠٠)، ص ٨٨ – ٨٩.

أن ينعكس نسقُ القيم المتشبّعُ بالدين في الإيديولوجيا التي تعبّر عن الجماعات التي ينتمون إليها، وتؤثّر في وعيها. ولم تنجحْ شعاراتُ الوحدة الوطنيّة، أيّامَ مظاهراتهم السلميّة التي ضمّت مختلفَ فئات المجتمع، في أن تلغي حقيقةَ وجود عوائق إيديولوجيّة أكثر قوّة ورسوخًا لم يتمكّنوا إلى الآن من تجاوزها. وساهمتْ مسألةُ الوعي والإيديولوجيا تلك في تكثّف الاحتقان الاجتماعيّ ـ السياسيّ في البنية السوريّة، وهو ما انعكس على سلوك شرائح واسعة من الجمهور، المؤيّد والمعارض، عبر إضفاء بعد طائفيّ وجوديّ للصراع القائم، وَجَدَ تعبيراتِه في العديد من حالات الهجرة والتهجير في محاولة لتشكيل أحياء طائفيّةٍ منسجمةٍ في بعض المناطق. يضاف إلى ذلك أعمالُ الخطف والقتل الطائفيّة المتبادلة؛ فضلًا عن بروز ذهنيّة «محاصصة» في عمل معظم مجموعات المعارضة السوريّة، وتجلّت في كيفيّة صياغة هيئاتها ومجالسها.

النظام والثوّار: بين الأخطاء الفرديّة والسلوك الطائفيّ

في زمن تطوّر تكنولوجيا الاتّصال ونقل الصور والمعلومات، لم يعد بالإمكان التعتيمُ على انتهاكات حقوق الإنسان أو إنكارُ وقوعها من أيّ جهةٍ أتت. بادئَ الأمر، ازدحمتْ شاشاتُ التلفزة ومواقعُ التواصل الاجتماعيّ بتسجيلاتٍ مصوّرةٍ تُظهر ممارسات لعناصر حكوميّة، خلال قمع الاحتجاجات، تشكّل انتهاكاتٍ فاضحةً لحقوق الإنسان. ومع تدفّق السلاح على سوريا وانحسار الحراك السلميّ لصالح العسكرة، باتت تقاريرُ الجهات الدوليّة المعنيّة تزخر بتوثيق الانتهاكات التي ترتكبها الأطرافُ جميعًا. وقد واظب كلا الجانبين، النظام والمعارضة، على تبادل الاتّهام بالمسؤوليّة عن المجازر المرتكبة بحقّ المدنيين. وحين يضطرّ أحدُهما إلى الاعتراف بواقعةٍ ما، كان يصرّ على أنّها لا تتعدّى نطاق «الحوادث الفرديّة.»

على أنّه لا يغيّر من وصف الانتهاك، ولا يقلّل من مسؤوليّة مرتكبيه، أن يكون ناجمًا عن «فعل» أو «ردّ فعل،» ولا أن يسجّل على هذا الطرف أو ذاك عددٌ أكبرُ أو أقلُّ من الانتهاكات. والمشكلة هنا لا تكمن فقط في استخدام السلاح، وإنما في الإيديولوجيا التي تحكم مَن يستخدمونه. فالعنف الطائفي لا ينشأ من فراغ، بل هو مرتبطٌ بتوافر بنية فوقيّة تنظّر له، وتصيّره ظاهرة ماديّة يوميّة. ولقد ساهم النظامُ والمعارضةُ كلاهما في إنضاج تلك البنية الفوقيّة التي باتت تهدّد وجودَ الكيان السوريّ برمّته.

درج النظامُ من خلال تخويف الأقليّات على تسويق نفسه «حاميًا لها وضامنًا لحقوقها» في وجه التطرّف الإسلاميّ. وهذا ما دفع أبناءَ تلك الأقليّات إلى التسلّح، والقتال لاحقًا إلى جانب القوّات الحكوميّة تحت مسمّى «اللجان الشعبيّة.» ينطبق ذلك بالدرجة الأولى على الطائفة العلويّة، التي عمل النظامُ باكرًا على تحشيدها خلفه، وخلقِ تماهٍ معها، لضمان ولائها باعتبار رموزه منحدرين منها. وكرّس إعلامُه الفرزَ الطائفيَّ عبر لغة تحريضيّة استَخدمتْ منذ الأيّام الأولى عبارات من نوع: «الفتنة الطائفيّة» و«الإمارات السلفيّة.» وفي المقابل تماهى فريق واسع من المعارضة السوريّة مع الجهات التي تدعمه في قراءة ما يجري في البلاد تحت عنوان «الصراع السنّيّ ـ الشيعي» الذي يغطّي التنافسَ على النفوذ والمصالح في المنطقة. كما كان لإعلام المعارضة دورٌ بارزٌ في ظهور البعد الطائفيّ، ابتداءً من تسميات أيّام الجُمع، وليس انتهاءً بأسماء كتائب المعارضة المسلّحة. وعوضًا من عبارةُ «الشعب السوري واحد» بدأتْ تظهر عبارة «الدم السنّيّ واحد.» ومكانَ الثورة الشعبيّة، أضحى «الجهادُ» سيّدَ الموقف. ثمّ اكتمل الركبُ مع دخول إرهابيي «القاعدة» وأخواتها إلى سوريا.

عمل الضخّ الإعلاميُّ من قبل الطرفين وحلفائهما على ابتلاع الذاكرة المشتركة، وخلق أخرى يوميّة، مفكّكةٍ وآنيّة، تطمس الحسَّ النقديَّ، فتمجّد الذاتَ، وتشيطن الآخر. وكلّ ذلك مهّد الطريق أمام الحرب الأهليّة. فالسلوك الطائفيّ الفاشيّ لمختلف الأطراف بات حقيقةً لا يمكن إنكارُها، والتعسّف بإطلاق تهم جماعيّة ضدّ «طوائف» بأكملها غدا أمرًا شائعًا. لقد جاءت الأزمة الراهنة لترفع الغطاءَ عن هشاشة النسيج الاجتماعيّ في سوريا، ولتنكأ جروحًا في الذاكرة السوريّة القريبة تعود إلى أواخر سبعينيّات القرن الماضي ومطلع ثمانينيّاته، وهي المرحلة التي لم يُقدَّمْ «كشفُ الحساب» التاريخيّ عنها بعد.

هل ستُبنى سوريا المقبلة على الطائفيّة السياسيّة؟

رغم خطورة الحرب الأهليّة وكارثيّتها، فإنّ ما قد يكون أخطر يتمثّل في النتائج التي تتمخّض عنها، باعتبارها ستحكم حياةَ البلاد لأجيالٍ قادمة. في سوريا اليوم حربٌ أهليّةٌ لا تخلو من ملامح طائفيّة في بعض المناطق، ويبقى خطرُ تعميمها قائمًا ما استمرّ نزيفُ الدماء. أمّا الأطراف الدوليّة التي تتحدّث عن «تسوية سياسيّة للأزمة» يسعى إلى إنضاجها المبعوثُ الأمميُّ إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي، فلا يبدو أنّها تعني بذلك سوى «اتّفاق طائف سوريّ» يؤسّس للطائفيّة السياسيّة على الطريقة اللبنانيّة، أو ما يحلو للبعض تسميته «الديمقراطيّة التوافقيّة.» وفي حالاتٍ كهذه، تتشكّل سلطاتٌ طائفيّةٌ معاديةٌ للديمقراطيّة، يتربّع على قمّتها متحاربو اليوم، الذين كلّفوا البلادَ عشراتِ ألوف الضحايا من أرواح أبنائها وحرّيّاتهم. وتحت ذريعة «احترام الفوارق» يغدو المجتمع السياسيّ مجرّدَ «سوقٍ للصفقات التي تُسوّى بشكل غامض بين طوائف منغلقة داخل الهوس بهويّتها وتجانسها.»[٥] فهل هذا هو المستقبل الذي ينتظره السوريّون على اختلاف مشاربهم، ويبذلون دماءهم من أجله؟!

طارق عزيزة

كاتب سوريّ.

---

(٥) آلان تورين، **ما الديمقراطيّة؟** ترجمة عبّود كاسوحة (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٠)، ص٢٥.